رأي القدس

ليبيا: من الثورة الى الدولة

■ بدأت السلطات الليبية في اتخاذ خطوات متسارعة لتغيير هيكلية البلاد، وتحويلها من النظام الثوري الذي كانت عليه طوال السنوات الثلاثين الماضية على الأقل الى صيغة الدولة العصرية القائمة على المؤسسات الحديثة والادارة الهرمية.

فبعد تحرير الاقتصاد، وخصخصة النظام المصرفي، وفتح الصناعة النفطية للمنافسة، وتشجيع القطاع الخاص مع تقليص هيمنة القطاع العام في الوقت نفسه، والتركيز على مصادر الدخل البديلة او الموازية، جاء الآن دور تنظيم العمالة الوافدة، وخاصة من دول الجوار الافريقي.

بالأمس صدرت تعليمات رسمية الى وزارات الخارجية والأمن العام والقوى العاملة لاتخاذ اجراءات فورية لترحيل العمال الاجانب المقيمين في البلاد بصورة غير شرعية ولا يملكون وثائق قانونية تسمح لهم بالاقامة والعمل.

الخطوة الليبية هذه جاءت متأخرة بعض الشيء، ولكنها ضرورية في جميع الاحوال، لان وضع العمالة الاجنبية في ليبيا الراهن بات يشكل خطرا امنيا واجتماعيا في الوقت نفسه، دون ان يكون مفيدا للنهوض باقتصاد البلاد.

فالبلاد تزدحم حاليا بأكثر من مليون ونصف المليون عامل اجنبي، معظمهم من الافارقة، دخلوا البلاد بصورة غير شرعية، ونشروا فيها امراضا لم يعرفها الليبيون من قبل مثل الدعارة والمخدرات والجريمة المسلحة. ويعود ذلك الى ان الغالبية الساحقة من هؤلاء لا يحملون اي مؤهلات، ولا يحترفون ايا من المهن اللازمة في بلد مثل ليبيا يريد اللحاق بركب التطور، ولذلك افترشوا ارصفة الشوارع، او عاشوا في احياء فقيرة متكدسين في غرف ضيقة رطبة دون اي رعاية صحية.

وكان من الطبيعي ان يشكل هذا العدد الضخم من العمالة الاجنبية عبئا ضخما على قطاع الخدمات والمرافق العامة في البلاد، خاصة ان هذه المرافق هزيلة اساسا، وتفتقر الى الكوادر اللازمة المؤهلة، ولا تلبي حاجات الليبيين من عناية صحية ومؤسسات تعليمية وخدمية.

ليبيا تحتاج الى العمالة الوافدة، فدخلها السنوي من النفط يقترب من اربعين مليار دولار سنويا، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وما سيترتب عليها من مشاريع اسكانية وسياحية ضخمة، تحتاج الى عمالة خبيرة مدربة لا يستطيع القطاع العمالي المحلي الوطني تلبيتها، الأمر الذي يجعل اللجوء الى الاسواق العمالية المجاورة لسد الثغرات امرا حتميا.

ومن المؤسف ان الغالبية الساحقة من العمالة الاجنبية والمحلية الموجودة حاليا في ليبيا لا تصلح للمرحلة الجديدة من الانفتاح الاقتصادي والشركات التي ستتدفق على البلاد للاستفادة منه، والتشريعات الجديدة التي تنظمه، وتلغي ثلاثين عاما من احتكار القطاع العام والقوانين الاشتراكية. ولهذا يجب التخلص منها وبالسرعة الكافية لافساح المجال للعمالة المدربة والكفوءة.

وهناك نقطة اخرى لا بد ان يتم التوقف عندها، وهي ان وجود هذه العمالة بالشكل الفوضوي الذي نراه حاليا، واستخدام بعضها البلاد كنقطة انطلاق لهجرة غير قانونية الى اوروبا باتا يشكلان مصدر توتير لعلاقات ليبيا مع القارة الاوروبية، ويمنعان قيام علاقات طبيعية معها، بما يتلاءم مع طموحات السلطات الليبية في الاندماج في المجتمع الدولي على اسس جديدة.

ليبيا بحاجة الى نهضة عصرية في مختلف المجالات، وتبني ادارة علمية حديثة تعجل بنقلها الى المكانة التي تستحق، وتوفر الرخاء للشعب الليبي بعد سنوات من الحرمان، بحيث يستمتع بثرواته من خلال مؤسسات حديثة، ومرافق خدمية متطورة، واقتصاد ناشط يوفر فرص الاستثمار والوظائف المجزية.

المبالغة برؤية تأثير بيكر ـ هاملتون على مستقبل العراق والمنطقة

د. بشير موسى نافع *

■ ثمة مبالغة تلاحظ هنا وهناك في تقدير الأثر الذي يحتمل ان تتركه توصيات «مجموعة دراسة العراق»، المعروف الآن بتقرير بيكر ـ هاملتون، على سياسة الإدارة الامريكية تجاه العراق والمنطقة العربية. برزت هذه المبالغة في الدوائر الرسمية البريطانية، في تصريحات المسؤولين الإيرانيين والسوريين، في دوائر الحزب الديمقراطي الامريكي، وفي بعض الأوساط الإعلامية العربية. ولكل من هؤلاء أسبابه.

على نحو ما، تدرك حكومة بلير ان تأثير لندن على إدارة بوش طوال السنوات الخمس الماضية كان ضئيلاً، أو حتى معدوماً، بالرغم من ان فكرة «التأثير» كانت الموسوع الرئيسي للتماهي غير المسبوق بين السياسة الخارجية البريطانية وسياسة إدارة الرئيس بوش. لهذا السبب، يبدو تقرير بيكر ـ هاملتون، الذي وصفه بلير بالتطابق مع الرؤية البريطانية للأمور، كأمل أخير في إعادة بناء سياسة امريكية تجاه العراق تستطيع لندن ان تتبناها بثقة وتدافع عنها أمام الرأي العام البريطاني. أما الحزب الديمقراطي، فقد سيطر أخيراً على مجلسي الكونغرس الامريكي بدون أن تكون لديه سياسة واضحة وموحدة تجاه العراق، بالرغم من إخفاق إدارة بوش في العراق كان أحد الأسباب الرئيسة لخسارة الجمهوريين مجلسي الكونغرس. كل ما كان على الديمقراطيين القيام به خلال الحملة الانتخابية كان توجيه النقد لسياسة بوش وتسليط الضوء على الكارثة التي انتهى إليها العراق. لم يكن عليهم تقديم استراتيجية بديلة ومتماسكة، لأنهم في الحقيقة افتقدوا مثل هذه السياسة. ما يوفره تقرير بيكر ـ هاملتون للديمقراطيين هو هذه الاستراتيجية، هذا البديل الشرعي لسياسة إدارة بوش، الذي يمكن ان تتوحد صفوفهم عليه وان يتمتع بمصداقية لدى الرأي العام الامريكي. موقف سورية وإيران مختلف قليلاً. كلا البلدين، ولأسباب عديدة، وجد نفسه في صراع محتدم مع إدارة بوش. وقد قدم لهم تقرير بيكر ـ هاملتون أملاً كبيراً في كسر الحصار والضغوط الامريكية، وتحقيق بعض من المكاسب الاستراتيجية. رأت طهران في التقرير فرصة لقبول دولي ضمني بالبرنامج النووي الإيراني؛ بينما ترى فيه دمشق بداية عودة الدور السوري الكبير في المنطقة، في لبنان، في مجريات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي المشرق العربي ككل.

وحتى بالنسبة للرأي العام العربي، الذي يعكسه عدد ملحوظ من مقالات الرأي وتعليقات الصحف العربية، أطلق تقرير بيكر ـ هاملتون بصيص أمل، ليس فقط لوضع نهاية للماساة الدائرة في العراق، بل أيضاً لحالة الجمود الثقيل التي دخلتها القضية الفلسطينية منذ سنوات. وليس هناك شك في ان بعضاً من توصيات التقرير قد أوحت بمثل هذا الأمل. ففي مقدمة التقرير يقر معدوه العشرة، بخلاف وجهة نظر إدارة بوش، ان الإخفاق في العراق طال كل جوانب المشروع الامريكي، وان الشعب الامريكي منقسم حول العراق انقساماً عميقاً، وان لابد بالتالي من تغيير جوهري في السياسة. أحد أهم توصيات التقرير تدعو إلى انسحاب القوة الامريكية المقاتلة من العراق مع حلول 2008، على ان يقتصر الوجود الامريكي العسكري بعد ذلك على قوة تدريب ومساعدة للجيش العراقي من عشرين ألفاً من الجنود الامريكيين. كما يؤكد التقرير على ضرورة تجنب اعتماد سياسة لتقسيم العراق، ويشير إلى ضرورة وجود مركز قوي للدولة العراقية. وفي مفاجأة للمراقبين الامريكيين والعرب على السواء، يربط التقرير بين المسألة العراقية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويدعو إلى تنشيط مسارات التفاوض جميعها (فلسطين، سورية ولبنان) من أجل إيجاد تسوية. وفيما يتعلق بالمسار الفلسطيني على وجه الخصوص، لا يتردد التقرير في الإشارة إلى ضرورة التفاوض حتى على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. هذه جميعها توجهات تجد ترحيباً في الساحة العربية، سواء في أوساط خصوم الولايات المتحدة والمعارضين لسياساتها الحالية أو في أوساط حلفائها الذين يرون أنفسهم والمنطقة ككل في مواجهة مخاطر كبرى لم تكن في الحسبان عندما انطلق مشروع غزو العراق واحتلاله.

بيد ان من الضروري قبل الذهاب طويلاً في طريق التفاؤل ملاحظة الأمور التالية. أولاً، انه بالرغم من ان واضعي التقرير يعتبرون من كبار الشخصيات السياسية وشخصيات العمل العام في الولايات المتحدة، وان هذه المجموعة لدراسة المسألة العراقية قد شكلت بدعم من كتلتي الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس، فإن الإدارة غير ملزمة دستورياً بالتقرير ولا بتوصياته. ثانياً، ان التقرير في النهاية يتبنى المقاربة نفسها التي تتبناها الإدارة الامريكية، من ناحية السعي إلى تأمين الفضاء الاستراتيجي المجاور والمحيط بالعراق من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه من المشروع الامريكي. لا يوصي واضعو التقرير بانشاء قواعد عسكرية دائمة في العراق، ولكنهم يفترضون ان عراق المستقبل سيظل يدور في الفلك الامريكي، لاسيما انهم لا يترددون في الموافقة على التزام امريكي طويل تجاه النظام العراقي الجديد، حتى إن لم يكن هذا الالتزام عسكرياً واسعاً وكبيراً. ثالثاً، ولكن التقرير بالرغم من ذلك تعرض لانتقادات لاذعة بل ولهجوم مباشر من قبل الدوائر المحافظة المرتبطة بالإدارة، التي لم تتردد في نعته بتقرير الهزيمة والتخلي عن هدف الرئيس المعلن في تحقيق النصر. كما ان الرئيس بوش لم يخف فتوره تجاه توصيات التقرير وتقديره للموقف في العراق. الأسباب وراء هذه الانتقادات وهذا الفتور عديدة.

أنصار الدولة العبرية والمدافعون عن مصالحها في واشنطن لا يقبلون، بأي حال من الأحوال، الربط بين المأزق الامريكي في العراق والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهم يرفضون بالتالي انطلاق التفاوض بين الدولة العبرية وأعدائها الفلسطينيين والعرب في ظل ضغوط المأزق العراقي. وإضافة إلى هؤلاء، ثمة من يرى في إدارة بوش ان النصر الكامل في العراق لم يزل ممكناً، وأن الثمن الذي سيترتب على الولايات المتحدة دفعه، استراتيجياً ونفوذاً ودوراً عالمياً، في حال القبول بالهزيمة أو نصف الهزيمة أكبر بكثير من الثمن الذي بات من الضروري دفعه للحصول على نصر حاسم. السبب الآخر الهام يتعلق بالرئيس نفسه؛ إذ لم يحدث من قبل ان قاد رئيس امريكي بلاده إلى تورط عسكري رئيسي وكان هو شخصياً من وضع نهاية لهذا التورط. لأسباب تتعلق بالسياسة، بسيكولوجيا القيادة، وبمحاولة تخفيف وقع الهزيمة، ستترك إدارة بوش الملف العراقي لمن يخلفها بعد سنتين من الآن، بغض النظر عن الوضع الامريكي في العراق آنذاك. كان ليندون جونسون يدرك عمق الأزمة وحجم الخسائر في فيتنام، ولكنه ترك القرار النهائي للإدارة التالية. ونيكسون، الذي فاز على أساس تخليص الولايات المتحدة من فيتنام، أمضى أكثر من أربع سنوات في محاولة تطبيق سياسة الفتنمة، أي نقل العبء العسكري إلى الجيش الفيتنامي الجنوبي، قبل ان يأخذ قرار الانسحاب العسكري الكامل.

سيعلن الرئيس الامريكي ملامح استراتيجيته الجديدة في العراق قبل عطلة نهاية العام على الأرجح. وستحمل هذه الاستراتيجية بالتأكيد تغييراً في السياسة الامريكية. ولكن هذا التغيير سيستند في معظمه إلى مراجعات ثلاث يجري اعدادها داخل الإدارة نفسها منذ شهور: وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي. ومن العبث محاولة التنبؤ بما ستنتهي إليه السياسة الجديدة، وبحجم ما سيتبناه الرئيس من توصيات بيكر ـ هاملتون وما سيتجاهله. ولكن هناك عدداً من القضايا التي ستلعب دوراً رئيساً في تحديد السياسة الامريكية تجاه العراق والمنطقة ككل:

أولى هذه المسائل هي بنية الدولة العراقية الجديدة. ففي المرحلة الممتدة من لحظة الغرور والصلف التي رافقت احتلال العراق وإسقاط نظامه، إلى لحظة التعجل والارتباك التي صاحبت تصاعد المقاومة، ساهمت إدارة الاحتلال في أو قبلت بإقامة دولة عراقية على أساس طائفي وعرقي، سلمت مقاليدها في شكل كلي تقريباً للأحزاب الكردية والشيعية. هذا الأساس للدولة العراقية ما كان له إلا ان يطلق العنف الأهلي الذي نراه، والذي يتوقع له في أي لحظة ان يصبح عنفاً داخل الطائفة الشيعية أيضاً، ما قد يستدعي الحلقة الأخيرة من العنف هو بالتأكيد الأساس التفجيري الآخر للدولة الجديدة، أي الفيدرالية. ثمة نقد امريكي متزايد لأسس الدولة العراقية التي ولدت من رحم الاحتلال، وتدرك الدوائر الامريكية المختلفة ذات الصلة عمق واتساع الرفض العراقي الوطني (العربي السني، قطاعات شيعية واسعة، أغلب أبناء الأقليات المسيحية، وكل العراقيين العلمانيين تقريباً) لبنية الدولة الجديدة ودستورها. وقد تضمن تقرير بيكر ما يوحي بضرورة إعادة النظر في الدستور وبنية الدولة. فإلى أي حد ستتعامل الاستراتيجية الامريكية الجديدة مع هذه المسألة؟ الإجابة على هذا السؤال ستساهم مساهمة مباشرة في تحديد الاتجاه العام للسياسة الامريكية في كل القضايا الهامة الأخرى.

تتعلق المسألة الثانية بالوجود العسكري الامريكي في العراق، ما يخص إقامة قواعد دائمة أو لا، وما يخص بدء انسحاب تدريجي أو زيادة تعداد قوات الاحتلال الحالية. يمثل إعلان جدول انسحاب للقوات الامريكية وغير الامريكية المحتلة للبلاد المطلب الرئيسي للقوى العراقية الوطنية؛ بينما تطالب القوى المتحالفة مع الاحتلال جميعها تقريباً ببقاء القوات الأجنبية. وهناك في الدوائر العسكرية والسياسية الامريكية من يرى ضرورة رفد القوات المتواجدة في العراق الآن بثلاثين ألف جندي امريكي آخر، بهدف تأمين بغداد ومن ثم الانطلاق لتأمين مناطق العراق الأخرى تدريجياً. دعاة هذا الخيار هم أولئك الذين يعتقدون أن تحقيق نصر امريكي كامل في العراق مازال ممكناً، ويجدون بالطبع تأييداً من سياسيي المنطقة الخضراء العراقيين. سيكون على الرئيس الامريكي التعامل مع هذه المسألة، لاسيما بعد ان طرح تقرير بيكر ـ هاملتون توصية بانسحاب عسكري كبير خلال عام من الآن.

المسألة الثالثة والأهم على الإطلاق تتعلق بالموقف الامريكي من الصراع ذي الطابع الطائفي الذي يعصف بالبلاد. فهناك داخل الإدارة الامريكية من يتصور انه بعد ان تورطت الولايات المتحدة في إقامة نظام طائفي، فإن الطريق لتحقيق نصر امريكي هو في الانحياز للجانب الشيعي وإطلاق يد القوى الشيعية الطائفية لإيقاع هزيمة ولو دموية بالسنة العرب، شعباً ومقاومة، على ان تقدم القوى الشيعية لواشنطن ما يؤكد استقلالها عن إيران وما يؤكد بقاء العراق في الفلك الامريكي. القرار الامريكي حول هذه المسألة هو واحد من أكثر القرارات حساسية، ليس فقط لعلاقته بالمجزرة التي أوصل الاحتلال العراق إليها، بل أيضاً بالدول العربية المعنية بالشأن العراقي، بما في ذلك أصدقاء واشنطن في المنطقة. بل ان هناك من يقول ان إدارة الاحتلال في بغداد قد بدأت فعلاً في اتباع هذه السياسة.

ما فاقم من تعقيد الوضع العراقي ان المهمة الوطنية لم تعد تقتصر على هزيمة مشروع الاحتلال (الذي هزم بالفعل)، بل وهزيمة المشروع الطائفي والتقسيمي أيضاً. المراجعة الامريكية المرتقبة لن تأتي للاحتلال بالنصر على أي حال من الأحوال؛ ولكنها ستؤشر إلى المدى الذي ستطوله آلام العراق وآلام العرب من حوله.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

هل هناك نظام أخلاقي يحكم السياسيين في العالم؟

د. يوسف نور عوض *

■ الحقيقة الواضحة هي أن السياسة والأخلاق نقيضان متعارضان ليس لان السياسة تخلو في كل الأحوال من الأخلاق بل لأنه إذا كان الخيار بين الذرائعية والأخلاق في المفهومات الغربية، فإن الغلبة ستكون للذرائعية، ولكن السياسيين يحاولون دائما أن يكسبوا من جميع المواقف حتى يكونوا في مركز الأحداث وحتى ينظر إليهم العالم نظرة تقدير وإجلال. ولا ينطبق هذا القول بصورة كاملة على موقف كما ينطبق على منظمة الأمم المتحدة التي من المفروض أن تكون منظمة دولية ترعى حقوق الإنسان ومصالح الدول ولكنها على عكس ذلك تحولت لتكون منظمة قومية تحقق فيها بعض الدول مصالحها الوطنية على حساب مصالح بقية شعوب العالم.

ولا شك أن الأمم المتحدة كانت خلال الحرب الباردة أفضل حالا منها اليوم، ذلك أنه خلال تلك الفترة كان هناك توازن للقوى إلا أنه منذ نهاية تلك الفترة إختل التوازن وأصبحت المؤسسة الدولية مطية في يد الولايات المتحدة وحلفائها وكان لسوء حظ الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» انه أتى في مرحلة من أكثر مراحل الأمم المتحدة سوءا ولم يقدر خلال مرحلة أمانته أن يتخذ أي موقف إيجابي ما آثار حفيظة كثير من الدول عليه حتى رأى البعض انه مجرد أداة لتمرير السياسات الأمريكية على الرغم من أنه كان في أوقات قليلة يجهر برأي فيه شيء من الصدق حين تكون الظروف مواتية لقد صمت عنان كثيرا على جرائم الاحتلال في العراق ولم يعلق على مواقف مجلس الأمن من القضية الفلسطينية وكان يتبنى مواقف الولايات المتحدة في دارفور كما يساندها في مواقفها من إيران وكوريا الشمالية تحت ذريعة أنه يؤدي واجبه كأمين عام، ولم يواصل مسيرة إصلاح مجلس الأمن عندما وقفت الولايات المتحدة في طريق هذا الإصلاح، ولكن الأمين العام للأمم المتحدة لم يشأ أن يغادر المنظمة الدولية وحوله علامات استفهام بل أراد الخروج خروج الأبطال والمنظرين وذلك ما جعل خليفته الكوري يقول إنه لا يستطيع أن يقف فوق أحذية كوفي عنان وكأن هذا الأخير قد أنجز ما لم يستطع أن ينجزه أحد خلال فترة أمانته، مع أن كل ما خرج به كوفي عنان هو وصايا خمس تتحدث بطريق غير مباشر عن أن بعض الدول تختطف مجلس الأمن لتحقيق سياساتها الوطنية وانه يجب أن تكون هناك مشاركة عالمية في اتخاذ القرار وأن يكون هناك إصلاح في مجلس الأمن ومساءلة للدول عما تقوم به وهي جميعها توصيات يسأل عنها عنان نفسه ولماذا لم يقم بها أو يركز عليها بدل صمته المريب، ولم يشأ أن يخرج من الأمم المتحدة إلا وهو مستجد للعطف الأمريكي عندما قرر أن يلقي خطبته الأخيرة في متحف ومكتبة الرئيس «ترومان» في «ميسوري» وكان يعتبر تلك مبادرة ذكية لأنه يستطيع من خلال توجيه النقد الخفيف للرئيس بوش أن يكيل المدح للرئيس ترومان الذي دعم الأمم المتحدة ورفع راية حقوق الإنسان دون أن يدرك أن اختياره لموقع الخطبة لم يكن موفقا لأن الرئيس ترومان هو الذي أمر بإسقاط قنبلتي «هيروشيما» و«ناغازاكي» اللتين راح ضحيتهما مئات الآلاف من اليابانيين وهكذا لطخت يدا هذا الرئيس بالدماء وقدم نموذجا متكاملا للمنهج الأمريكي الذي يعتمد في الأساس على رفع القيم الإنسانية الكبرى في الوقت الذي تستند فيه سياسات الولايات المتحدة على فلسفة ذرائعية بغيضة لا تحترم مصالح الشعوب أو إنسانيتها إذا تعارضت مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

ولعل الموقف الذي مر به الأمين العام للأمم المتحدة شبيه بموقف الرئيس كارتر الذي فقد منصبه على الرغم من أنه سعى لإيجاد حل للقضية الفلسطينية ولكن جهوده كانت وبالا عليه واضطر أخيرا أن يقول كلمة الحق وهي كلمة كانت عنده أكثر وضوحا كما ظهر في كتابه: «فلسطين: سلام لا فصل عنصري»، ولم يقتصر الوضع على الوضوح فقد استوجب شجاعة كبيرة كي ينطق كارتر بكلمة الحق في مجتمع تحاصر فيه كلمة الحق على الرغم من أنه يروج لنفسه بأنه مجتمع الحرية والانفتاح، ولعل الوقوف عند كتاب كارتر يفسح أمامنا كثيرا من الرؤى في المشهد السياسي الأمريكي، خاصة ذلك الجانب المتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

والملاحظ أنه منذ أن نشرت ملخصات الكتاب قبل صدوره بدأت وسائل الإعلام الأمريكية المحاصرة تركز على أن الكتاب يستهدف أن يظهر وجه الحزب الديمقراطي المعارض في الولايات المتحدة لإسرائيل وذلك اتهام غير صحيح لأن الحزب الديمقراطي ساند بصورة مستمرة المواقف الإسرائيلية وهكذا يبدو أن الهدف من هذه الحملة هو دعم إدارة الرئيس بوش الحالية الخاضعة بشكل كامل لليمين المحافظ الذي يظهر ولاء لإسرائيل يفوق ما يظهره للولايات المتحدة، وقد أظهرت وسائل الإعلام الأمريكية فزعها من قول الرئيس كارتر إن ما تمارسه إسرائيل هو نظام ابارتيد أكثر فظاعة مما كانت تمارسه الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا وبالتأكيد لم يكن الرئيس كارتر يتحدث عما يجري في داخل إسرائيل بل كان يتحدث عما تمارسه إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تسمح لقلة من اليهود باحتلال المستعمرات وتتعامل بقسوة مع الفلسطينيين الذين يدافعون عن حقوقهم، ويقول الرئيس كارتر إن مثل هذه الحقائق محاصرة في الإعلام الأمريكي بسبب السيطرة الصهيونية على هذا الإعلام وشكا من أن كتابه لم يجد حظه من المراجعة في الصحف الأمريكية بينما تناولته بعض الصحف بالنقد على أنه كتاب يروج لمواقف ضد إسرائيل.

ولا يمكننا في الواقع أن نلوم الرئيس كارتر لأن صحوته جاءت متأخرة، فهو كان في وضع تفرض عليه فيه قيود تفوق قيود كوفي عنان وتوافرت له معلومات تفوق ما هي متوافرة للامين العام، وكان يعلم أن مجرد النطق بها سوف يثير عليه غضب اللوبي الصهيوني ولكنه لم يكترث لذلك واستمر في قول كلمة الحق التي هي غائبة في العالم الغربي.

وقد رأينا أخيرا كيف أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قد حمل إيران في أعقاب مؤتمرها عن «الهولوكوست» مسؤولية كثير من الاضطراب في منطقة الشرق الأوسط ولكنه لم يتحدث عن إسرائيل أو برنامجها النووي الذي اعترفت به، ويعني ذلك أن القوى الكبرى في العالم الغربي لا تريد أن تتفهم حقائق العالم وتتعامل معها من منطلقات سليمة ولا يعني ذلك أنها جاهلة بما يدور في هذه المنطقة بل هي تمارس سياسات تعيد تدويرها دون أن تحاول تغييرها مع أن الحلول لكل القضايا سواء كانت إرهابا أو خلافات سياسية هي في متناول اليد إذا ما اتبع الطريق السليم لحلها.

ويجب هنا أن تدرك سائر الدول الغربية أن مشكلة السياسات في الشرق الأوسط هي إسرائيل لأنه على الرغم من تغير المناخ السياسي وقبول كثير من الدول بوجودها فهي لم تحفل بذلك وتصر على أن تحقق مزيدا من المكاسب من خلال اللجوء لسياسة القوة التي أثبتت المواجهة مع حزب الله أنها لن تكون مجدية وذلك ما جعل «أيهود أولمرت» يلمح أخيرا بالسلاح النووي الذي لن تتردد إسرائيل في استخدامه إذا ما أحست بالخطر، ولكن الإستراتيجية التي تتبعها إسرائيل تقوم على الخطأ لان السلاح النووي لن يحمي إسرائيل بسبب صغر مساحتها وإذا ما استطاعت الدول المعادية لها امتلاك هذه السلاح فلا أمل لإسرائيل حتى لو امتلكت السلاح النووي وتلك حقيقة يجب أن تدركها إسرائيل والقوى التي تقف خلفها وأهمها الولايات المتحدة وبريطانيا لان إسرائيل لا يمكنها أن تعتمد على قوتها العسكرية إلى ما لا نهاية وكل ما يمكن أن تعتمد عليه هو قبول شعوب المنطقة لها للعيش بسلام في إطار تفاعل وتبادل للمصالح، ولكن إسرائيل لا تعتبر نفسها جزءا من شعوب المنطقة وتعتبر نفسها امتدادا لواقع غربي وهنا تكمن الخطورة التي يجب أن تلتفت إليها الدول الغربية التي تدعم إسرائيل من أجل صياغة سياسة جديدة فيها احترام لشعوب المنطقة ورؤية سليمة، سيكون الاستمرار بروح التحدي وفرض حالة الضعف على الشعوب العربية لن يكون أسلوبا مستقيما في إنهاء المشاكل الدولية، وهنا يجب أن تدرك الولايات المتحدة انه بدلا من أن تخوض مواجهة مع إيران من أجل إسرائيل فإن عليها أن ترفع الظلم عن الآخرين وذلك أقصر السبل لتحقيق الأمن والسلام.

* كاتب من السودان

المحرقة والقدسية والخروج من التاريخ

د. علي محمد فخرو

■ هل يجوز القبول بأن تنقلب أحداث تاريخية، مهما كانت بشعة ومأساوية، إلى أحداث مقدسة لاتخضع للمناقشة ولا للتساؤل؟ كيف يستطيع ابتزازٌ بارعٌ تقوم به جماعة دينية نافذة أن يوصل مجتمعات غربية علمانية وعقلية وديمقراطية إلى قبول مثل هذه المفارقة المحيِّرة؟ بل ثمّ يصل الحال بذلك الغرب، المثقل بتأنيب الضمير والخَجَلُ مما فعل، إلى أن يحاول فرض ورطته وفقدان إرادته على مجتمعات الآخرين، الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الأمر كلِّه، مثلما يفعل الآن مع إيران حيث يناقش موضوع الهولوكوست.

تلك أسئلة يجب أن تطرح عندما ينظر إلى موضوع الهولوكوست (المحرقة اليهودية) الذي تصرّ الصهيونية على جعله خارج قوانين التاريخ وحدثاً بشرياً فريداً، وتنصيبه كتمثال فوق منصّة عالية لا تسمح لأحد بلمسه أو النظر إليه أوشمِّ رائحته. فالصهيونية ترفض أن يتحدث أحد عن عدد ضحايا المحرقة الحقيقي أو أن يناقش طرق القتل التي استعملت أو أن يجري مقارنة بين هذا الحدث وبين غيره من أحداث الإبادة التي تزيد عنه بشاعة وحجماً وعدداً في الضحايا. وبداية فانّ قتل يهودي وأحد دون وجه حق، كما فعل النازيون باليهود ويغيرهم، هو جريمة إنسانية بشعة وبالتالي لا يقبله عاقل. لكن إصرار الصهيونية على رقم سحري مقدّس لايقبل المناقشة لعدد الضحايا، وهو ستة ملايين، هو الذي يمثل ابتزازاً سياسياً للإنسانية كلِّها. ذلك أن العديد من التحريات قد أظهرت أن معسكر أوشويتز ـ بركنو الشهير الذي تصر الادعاءات الصهيونية ـ على فناء أربعة ملايين يهودي فيه لم يتعدّ عدد كل معتقليه المليون شخص. كما بيّنه بوضوح المفكر روجيه غارودي. وهذا بديهياً سيعني إنقاص العدد السحري إلى ثلاثة ملايين، الأمر الذي ترفضه الصهيونية بهستيريا الأطفال، إذ أنها تعلم أن استدرارها لدموع البشر اعتمد في الأساس على تضخيم عدد الضحايا الأبرياء.

والأمر نفسه ينطبق على إجراء أية مقارنة لأعداد ضحايا الهمجية النازية. فليس بمسموح لك أن تقارن ماجرى في الاتحاد السوفييتي، حيث مات على يد النازيةُ حوالي عشرين مليون، أو ما جرى في بلدان أوروبا الشرقية، حيث مات بضعة ملايين، أو حتى ما جرى من قتل ستين مليون هندي أحمر في القارة الامريكية على يد المستوطنين البيض الأوائل، لتبرز حدوث مجازر أبشع وأكبر دموية. فالصهيونية عند ذاك ستثور وتعتبر أنك تمسّ بهالة القدسيةّ التي أحاطت به الحدث وبالتالي فأنت تعادي السامية.

لقد كتبت كتب كثيرة عن هذا الموضوع الذي يصعب الدخول في كثير من تفاصيله، ونكتفي بالمثلين اللذين ذكرنا. لكن من حقِّنا أن نتساءل باستغراب عن الخضوع المحزن الذي وصلت إليه مجتمعات الغرب تحت الضغوط الهائلة للصهيونية العالمية. وإلاّ فما الذي يفسِّر قبول بعض برلمانات أوروبا إصدار قوانين تحرِّم حتى البحث الموضوعي لموضوع الهولوكوست تحت طائلة ممارسة العداء للسامية؟ وما الذي يفسِّر أن تستطيع القوى الصهيونية تدمير أو تهميش كل كاتب غربي غامر وتجرأ بالكتابة عن هذا الموضوع؟ واليوم تعلن الدول، طائعة منصاعة، عن رفضها لأي مناقشة للموضوع في أي مكان في العالم.

ليس فيناً من ينكر الجرائم النازية بحق اليهود والسلوفاك والروس والغجر. ولا نستطيع أن ننسى بأننا، كعرب قد صُنفنا مع اليهود من قبل النازيين في أسفل سلّم الأعراق البشرية. لكننا، يجب أن نضع أيدينا في أيدي الشرفاء من كتاب ومفكري الغرب الذين طالبوا بأن تنزع القدسية الأسطورية عن مأساة اليهود مع النازية وأن تعتبر كحدث تاريخي، مثله مثل غيره من أحداث التاريخ البشري المأساوية، قابلاً للنقاش والأخذ والعطاء. وإذا كان الغرب يريد أن يعرف مأساة مماثلة للتي تعرّض لها يهود أوروبا فليرسل رسله إلى فلسطين ليشاهد كيف يذبح أطفالها ونساؤها وشيوخها على يد الصهيونية النازية الجديدة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364